الكتب الأربعة

احتل ما عُرف بالكتب الأربعة مكانةً متميزة من مصادر التراث الأساسية عند الإمامية الاثني عشرية وخاصة في المجال الفقهي حتى وصفها العلماء بأنها: «أعظم كتب الحديث منزلة وأكثرها منفعة» كما قال السيد بحر العلوم في رجاله ضمن ترجمة الشيخ الطوسي.

وقبل التطرق إلى تعريف هذه «الكتب الأربعة» نرى من الضروري التمهيد لذلك بإشارةٍ موجزة الى بدايات تدوين الحديث الشريف عند أتباع مذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام.

استمرار تدوين السنة في مدرسة أهل البيت

يختص مذهب أهل البيت عليهم السلام بأن تدوين السنة النبوية عندهم بدأ في عهد رسول الله وبأمر منه صلى الله عليه وآله وكانت بداية التدوين على يد أول أئمة العترة النبوية الإمام علي عليه السلام، فقد أمره رسول الله صلى الله عليه وآله، بكتابةِ الصحيفة التي كان يعلّقها صلى الله عليه وآله في قراب سيفه ثم ورثها للإمام علي عليه السلام مع سيفه واشتهرت باسم «صحيفة علي» وقد أشار إليها البخاري في صحيحه في كتاب الديات وباب الدية على العاقلة كما ذكرها ابن ماجة في سننه وأحمد في

مسنده[١]، ويبدو أن هذه الصحيفة كانت صغيرة تشتمل على مقادير الديات وغيرها، إلا أن الإمام كتب صحيفة أضخم بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله عُرفت بالجامعة ووُصفت بأنها أول كتاب حديثٍ يدوّن في الإسلام وقد وصفها الإمام الصادق عليه السلام بأنها: «صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله وإملائه من فلق فيه وخط عليّ بيمينه فيها كل حلال وحرام وكل شيءٍ يحتاج إليه الناس حتى الأرش في الخدش»[٢]، وقد ذكرها صاحب كشف الظنون ووصفها وكتاب الجفر بأنهما: «كتابان جليلان أحدهما ذكره الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو يخطب بالكوفة على المنبر والآخر أسرّه رسول الله - صلى الله عليه [وآله] وسلم - وأمره بتدوينه....»[٣].

وكما يشير الى ذلك أمر تأليف هذه الصحيفة وتؤكده الكثير من النصوص الشرعية فإنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام هم حفظة السنة النبوية النقية ومبلّغوها، وقد قاموا بحفظها وتبليغها وأمروا أصحابهم بتدوين حديثهم وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وآله كما صرّحوا هم بذلك[٤].

وفي عهد الإمام الصادق عليه السلام وحيث سمحت الأوضاع السياسية التي عاصرها بمجال أوسع لتبليغ السنة النبوية النقية فبلغ عدد طلاب مدرسته مايربو على الأربعة آلاف شخص[٥]، قام جمعٌ من تلامذته بتدوين حديث جده رسول الله صلى الله عليه وآله في أربعمئة كتاب عرفت عند الإمامية بالأصول الأربعمئة التي اشتملت على كتب الحديث التي سمع مؤلفوها ما دونوه فيها من الإمام مباشرة أو ممن سمع عنه عليه السلام فالاطمئنان بصدور الألفاظ المندرجة في الأصول عن المعصوم عليه السلام أكثر[٦].

وقد استمرت عملية تدوين الحديث الشريف من قبل أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام بعد الإمام الصادق عليه السلام مثلما كانت قائمة قبله فبلغ عدد الكتب التي تم تدوينها طوال هذه الفترة أي الى وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام ستة آلاف كتاب في الحديث من الكتب الصغيرة[٧]. وكان كل ذلك قبل تدوين الموسوعات الحديثية التي اشتملت على ما في

---

(١) سنن ابن ماجه، ٢: ص ٨٨٧، مسند أحمد ١: ص ٧٩.

(٢) أصول الكافي، ١: ص ١٨٥.

(٣) كشف الظنون، ١: ص ٥٩١.

(٤) جامع أحاديث الشيعة، ١: ص ٢٢.

(٥) الارشاد للشيخ المفيد: ص ٢٧١.

(٦) الذريعة، ٢: ص ١٢٦.

(٧) مقدمة الطبعة الحديثة لكتاب وسائل الشيعة الصادرة عن مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١: ص ٦٤.

الأصول الأربعمئة والكتب الصغيرة الستة آلاف، وقامت بتبويبها وتنقيحها وتنقيتها. ومنها «الكتب الأربعة» التي نحن الآن بصدد الحديث عنها.

عصر الغيبة وتصنيف المجاميع الحديثية

بدأ تصنيف الكتب الأربعة مع بداية عصر غيبة الإمام المهدي ـ عجل الله فرجه ـ ، وبحكم ظروف هذه الغيبة وعدم تيسر الإتصال المباشر بالإمام عليه السلام، إذْ ظهرت الحاجة الى كتب جامعة تجمع الحديث الشريف والسنة النبوية الصادرة من طريق أهل البيت عليهم السلام لكي يرجع إليها أتباعهم فيما يحتاجون إليه من معارف الشريعة وأحكامها.

وقد تم تدوين الكتب الأربعة استجابة لهذه الحاجة واستمدت أحاديثها من الأصول والكتب الحديثية المشار اليها آنفاً، خاصة فيما يرتبط بالجانب العملي من عمل الإنسان فاشتملت على الأحاديث الواردة في مختلف فروع الفقه. ولعل هذا هو سر اشتهارها واهتمام العلماء بها باعتبارها المصادرة الأساسية لاستنباط الأحكام الشرعية من السنة الشريفة.

الكافي لثقة الإسلام الكليني

وهو أول الكتب الأربعة وأشملها فهو لم يقتصر على الفروع الفقهية المختلفة وحسب بل اشتمل على قسم الأصول الذي جمع ماورد من أحاديث شريفة بشأن العقائد الإسلامية جمعاء وتواريخ المعصومين الأربعة عشر ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ والكثير من القضايا الأخلاقية والتربوية التي يستطيع الجميع الانتفاع بها مباشرة بغض النظر عن مستوياتهم العلمية، وقد استوعب هذا القسم مجلدين من مجلدات الطبعة الحديثة الثمانية، فيما استوعب القسم الثاني الخاص بالفروع الفقهية خمسة من هذه المجلدات، أما المجلد الثامن فهو «روضة الكافي» الذي يشتمل على مجموعة من الأحاديث المتفرقة.

وإضافة لهذه الشمولية فإن لهذا الكتاب الجليل مميزات أخرى جعلته مقدماً على غيره من مصادر الحديث الشريف الأساسية، منها أن تأليفه كان في عصر الغيبة الصغرى[٨] الذي كان الاتصال بالإمام المهدي ـ عجل الله فرجه ـ ممكناً عبر النواب الأربعة ـ رضوان الله عليهم ـ وكان مؤلف الكتاب يقيم في

---

(٨) كشف المحجة للسيد ابن طاووس: ص ١٥٩.

بغداد حيث كانوا يقيمون، لذلك فقد رجح العلامة المحدث النوري في الفائدة الرابعة من خاتمة المستدرك ـ وبعد عرض مجموعة من الأدلة والمقدمات ـ أن يكون هذا الكتاب قد تم عرضه على الإمام ـ عجل الله فرجه ـ وحظي بتأييده[٩].

ومنها أن مؤلفه قضى عشرين سنة متنقلاً في البلدان من أجل جمع هذا الكتاب الشريف[١٠]، وطول هذه المدة يكشف عن حرص المؤلف على جمع الأحاديث المعتبرة الموثقة وليس جمع شتات الأحاديث[١١].

ومنها جودة ترتيب الكتاب وحسن تبويبه والدقة في اختيار العناوين الكاشفة عن محتويات كل باب، ودقة ضبط ألفاظ الأحاديث وعدم نقل أي حديث بالمعنى وعدم التصرف فيها.

ومنها سمو منزلة مؤلفه العملية وعلو مقامه العلمي وخاصة في مجال الحديث، فهو كما يصفه النجاشي: «كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم»[١٢]، وهو المجمع على نزاهته ووثاقته؛ فهو كما يقول العلامة المجلسي «الشيخ الصدوق ثقة الإسلام، مقبول طوائف الأنام، ممدوح الخاص والعام»[١٣]، ويقول عنه ابن الأثير: «الإمام على مذهب أهل البيت عالم في مذهبهم كبير، فاضل مشهور، وعدّ من مجددي الإمامية على رأس المئة الثالثة»[١٤].

لكل هذه المميزات وغيرها، حظي هذا الكتاب باهتمام بالغ مُنذ تأليفه وإلى اليوم، وقد وصفه الشيخ المفيد بأنه: «هو أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة»[١٥]، وقال عنه الشهيد الأول: «... كتاب الكافي في الحديث الذي لم يعمل للإمامية مثله»[١٦]، وقال عنه المولى الاسترابادي: «وقد سمعنا عن مشايخنا وعلمائنا أنه لم يُضف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه»[١٧].

ورغم كل هذا الاهتمام الكبير بكتاب الكافي، فإنه لم يُطلق عليه اسم الصحيح بل يتعامل العلماء مع أحاديثه ضمن قواعد الرجال وتمييز الحديث.

وقد اشتمل هذا الكتاب على

---

(٩) خاتمة المستدرك للميرزا النوري، ٣: ص ٤٧٠ من الطبعة الحديثة.

(١٠) رجال النجاشي: ص ٣٧٧.

(١١) خاتمة المستدرك، ٣: ص ٤٧٩.

(١٢) رجال النجاشي: ص ٣٧٧.

(١٣) مقدمة مرآة العقول: ص ٣.

(١٤) جامع الأصول، ١١: ص ٣٢٣.

(١٥) تصحيح الاعتقاد أو شرح عقائد الصدوق: ص ٢٠٢.

(١٦) بحار الأنوار، ١٠٧: ص ١٩٠.

(١٧) الفوائد المدنية: ص ٢٦٩.

(١٦١٩٩) حديثاً وهو عدد يزيد على ما في الصحاح الستة مجتمعة كما يصرح بذلك الدكتور حسين علي محفوظ البغدادي في ترجمة المؤلف[١٨].

من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق

مؤلّفُ هذا الكتاب هو الشيخ الثقة أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الملقب بالشيخ الصدوق والمولود بدعاء صاحب الأمر الإمام المهدي ـ عجل الله فرجه ـ؛ كما ذكر ذلك كل من ترجم له[١٩]؛ والمتوفى بالري سنة ٣٨١ للهجرة. وقد تنقل في الكثير من أمصار العالم الإسلامي وتلقى الحديث الشريف عن عدد كبير من مشائخ الرواية بلغ عددهم (٢٦٠) شيخاً. وأغنى المكتبة الإسلامية بالكثير من المجاميع الحديثية في مختلف الموضوعات العقائدية والأخلاقية والفقهية، وأشهر كتبه التوحيد في باب معرفة الله. وكتاب كمال الدين وتمام النعمة في العقيدة المهدوية، وعلل الشرائع والخصال وعيون أخبار الرضا عليه السلام وغيرها. أما أشهر كتبه الفقهية فهو كتاب مَن لا يحضره الفقيه الذي عُد من الكتب الأربعة التي عليها مدار البحث في استنباط الأحكام الشرعية.

وقد أحصيت أحاديث هذا الكتاب فكانت (٥٩٦٣) حديثاً بينها (٢٠٥٠) حديثاً مرسلاً والباقي مسندة، وقد اهتم العلماء حتى بالأحاديث المرسلة في هذا الكتاب ووصفوها بالصحة وقالوا بأنها لا تقلّ اعتباراً عن مراسيل محمد بن أبي عمير الذي عُد من مشائخ الثقات الذين أجمع العلماء على تصحيح ما صح عنهم، وقد صرح عدد من العلماء بالاعتماد على الأحاديث المرسلة في هذا الكتاب[٢٠].

ويمتاز هذا الكتاب بأهمية خاصة هي أن مؤلفه لم يجمع فيه كل ما رواه عن أحاديث شريفة في ابواب الفقه بل اختار منها ما اعتقد بصحةِ العمل به منها كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب[٢١]، فهو من هذه الجهة يعتبر جهداً تمحيصياً للأحاديث من قبل أحد كبار أساطين علم الحديث.

---

(١٨) قادتنا كيف نعرفهم، لآية الله السيد الميلاني، الجزء الثامن الذى اشتمل على التعريف بمصادر الكتاب، ص ٥٩٥.

(١٩) راجع مثلاً ترجمته بقلم الشيخ الغفاري المطبوعة في الطبعة الجديدة لكتابه كمال الدين وتمام النعمة: ٦.

(٢٠) راجع مثلاً خاتمة المستدرك للميرزا النوري، ٣: ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠، ورجال السيد بحر العلوم، ٣: ص ٢٩٩.

(٢١) مَن لا يحضره الفقيه، ١: ص ٣.

تهذيب الاحكام والاستبصار للشيخ الطوسي

وهما الكتابان الثالث والرابع من الكتب الأربعة ومؤلفهما كبير علماء الإمامية وزعمهم في عصره الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ للهجرة، وقد تجاوز عدد مشائخه على الخمسين بينهم علماء من مختلف المذاهب الإسلامية، وتخرج من درسه مايزيد على ثلاثمئة فقيه، وقد تتلمذ في بغداد على يد الشيخ المفيد والسيد المرتضى، ثم انتقل الى النجف الأشرف إثر الفتنة الطائفية في بغداد وأسس في النجف الأشرف حوزتها العلمية الشهيرة. وهو من العلماء الموسوعيين وله الكثير من المصنفات العقائدية الكلامية والفقهية والتفسيرية، منها تفسيره القيم المعروف بالتبيان وكتاب الغيبة عن الإمام المهدي ـ عجل الله فرجه ـ وكتاب تلخيص الشافي في الإمامة وغيرها كثير[٢٢].

يمتاز كتاباه «تهذيب الأحكام» و «الاستبصار» عن غيرهما من المجاميع الحديثية الفقهية أنهما اشتملا إلى جانب رواية أحاديث الأحكام على الكثير من التحقيقات الفقهية وأوجه الاستدلال والتنبيه على القواعد الأصولية والرجالية والجمع بين الأحاديث المتعارضة وغير ذلك. وقد شرح في كتاب التهذيب كتاب «المقنعة» الفقهي لأستاذه الشيخ المفيد.

وقد بلغت أحاديث التهذيب (١٣٥٩٠) حديثاً وأحاديث الاستبصار (٥٥١١) حديثاً؛ نقل الكثير منها من الأصول الأربعمئة والكتب الحديثية الصغيرة التي حصل عليها، كما روى القسم الآخر منها عن مشائخه في الرواية مباشرة. ويعتبر هذان الكتابان أوفى المجاميع الحديثية الى زمانه في جمع الأحاديث الشريفة الواردة في الفروع الفقهية إذ إن: «لهما المزية الظاهرة باستقصاء ما يتعلق بالفروع من الأخبار، خصوصاً التهذيب، فإنه كاف للفقيه فيما يبتغيه»[٢٣].

---

(٢٢) راجع ترجمته في خاتمة المستدرك، ٣: ص ١٦٦ وما بعدها، ورجال السيد بحر العلوم، ٣: ص ٢٢٨ وما بعدها.

(٢٣) رجال السيد بحر العلوم، ٣: ص ٢٢٨.